# أثر تطبيق الضريبة على القيمة المضافة علي الإيرادات العامة
# (دراسة ميدانية علي ديوان الضرائب بولاية جنوب كردفان )
# The effect of Applying Value-added Tax on Public Revenues
# (A field study on the Tax Office in South Kordofan State)

**إعداد :**
**د.الباشا فضل الله الغائب جبير- كلية تنمية المجتمع – جامعة الدلنج**

**المستخلص :**
هدفت الدراسة إلي التعرف علي فاعلية تحصيل الايرادات الضريبية علي القيمة المضافة، معرفة أثر زيادة الضريبة علي القيمة المضافة في الايرادات العامة ، وتمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية : هل يتم تحصيل ايرادات ضريبة القيمة المضافة بفاعلية ،هل ايرادات ضريبة القيمة المضافة تحقق زيادة مؤثرة في الايرادات العامة ، وإتبعت الدراسة المنهج التاريخي ، الاستنباطي ، الاستقرائي والوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلي نتائج منها : الالتزام بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية يساعد علي تحصيل ضريبة القيمة المضافة ، تحصيل الضريبة على القيمة المضافة لكافة السلع والخدمات الكمالية يحقق زيادة في الإيرادات العامة ، أوصت الدراسة بضرورة زيادة الوعي للممولين بأهمية الضرائب ، ضرورة رقابة ومتابعة الدفاتر والسجلات المحاسبية.

**Abstract:**

The study aimed at identifying the effectiveness of the collection of tax revenues on value-added, knowing the impact of the increase in value-added tax on public revenues. The problem of the study was represented in the following questions: Are value-added tax revenues collected effectively? Do value-added tax revenues achieve an effective increase in public revenues? The study followed the historical, inductive and descriptive analytical method. The study reached that commitment to bookkeeping and accounting records helps to collect value-added tax, collection of value-added tax for all luxury goods and services achieves an increase in public revenues. The study recommended the necessity of increasing awareness of financiers of the importance of taxes, the necessity of controlling and following up on accounting books and records.

## المحور الأول : الإطار المنهجي و الدراسات السابقة

### تمهيد:

تعتبر الضرائب إحدى أهم مصادر الحصول على الإيرادات العامة في معظم دول العالم ، وتشكل الضرائب غير المباشرة نسبة مقدرة من الضرائب ، أهمها الضريبة على القيمة المضافة التي تعتبر واحدة من أهم أنواع

الضرائب في السودان ،وتم تطبيق هذا النوع من الضرائب في السودان عام ٢٠٠٠م كأحد حزم الاصلاح الضريبي نسبة للدور الكبير الذي تلعبه ضريبة القيمة المضافة في الاقتصاد القومي.

**مشكلة الدراسة:**

يطرح الباحث المشكلة من خلال التساؤلات التالية :

١. هل يتم تحصيل ايرادات ضريبة القيمة المضافة بفاعلية؟

٢. هل ايرادات ضريبة القيمة المضافة تحقق زيادة مؤثرة في الايرادات العامة ؟

**أهمية الدراسة :**

تأتي اهمية الدراسة في تناول أثر تحصيل ايرادات ضريبة القيمة المضافة علي الإيرادات العامة للدولة ، من خلال إجراء دراسة ميدانية علي العاملين بديوان الضرائب بولاية جنوب كردفان ، حتي يتمكن الباحث من تقديم مقترحات تساعد في زيادة الإيرادات العامة وتقليل الفاقد الضريبي .

**أهداف الدراسة:**

تسعي الدراسة إلي تحقيق الاهداف التالية:

١. التعرف علي فاعلية تحصيل الإيرادات الضريبية علي القيمة المضافة.

٢. معرفة أثر زيادة الضريبة علي القيمة المضافة في الإيرادات.

**فرضيات الدراسة:**

تسعي الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

١. تحصيل إيرادات الضريبة علي القيمة المضافة تتم بفاعلية.

٢. الضريبة علي القيمة المضافة تحقق زيادة مؤثرة في الإيرادات العامة.

**منهجية الدراسة:**

يتبع الباحث المنهج التاريخي لتتبع وعرض الدراسات السابقة والمنهج الاستنباطي في تحديد مشكلة الدراسة وصياغة الفرضيات و المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات و إختبار الفرضيات.

**مصادر جمع البيانات:**

١. المصادر الأولية: إستخدام الإستبانة كأداة لجمع البيانات.

٢. المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع والمجلات العلمية والرسائل الجامعية المنشورة ، وغير المنشورة ومعلومات الشبكة الدولية.

**حدود الدراسة:**

**١.** الحدود المكانية: ديوان الضرائب – جنوب كردفان.

٢/ الحدود الزمانية: مارس ٢٠٢١ الي ابريل ٢٠٢٢م

**هيكل الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة إلي ثلاثة محاور تناول المحور الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة، المحور الثاني: تناول الإطار النظري للدراسة ، بينما تناول المحور الثالث الدراسة الميدانية ، وخصصت الخاتمة إلي النتائج والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع .

**الدراسات السابقة :**

**دراسة : محمد (٢٠٠٨م)**[١]:

هدفت الدراسة إلي توضيح المفاهيم العامة لضريبة القيمة المضافة ومجريات التطبيق في السودان، والوقوف على مدى فعالية الـ (VAT) كأداة من أدوات الإصلاح الضريبي، تمثلت مشكلة الدراسة في دراسة الأثر الذي يخلفه تطبيق ضريبة القيمة المضافة على هيكل الإيرادات العامة ومستوى النشاط الاقتصادي، ومدى كفاءة

استخدام ضريبة القيمة المضافة كأداة من أدوات السياسة المالية في السودان ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ،توصلت الدراسة إلي النتائج منها : إن الضريبة علي القيمة المضافة تساعد كثيراً في تصحيح مسيرة الإصلاح الضريبي ،والارتقاء بنظام الضرائب غير المباشرة وتكاملها مع الضرائب المباشرة وصولاً للعدالة والكفاءة المنشودة في النظام الضريبي ، أوصت الدراسة بضرورة الوفاء بمتطلبات الوضع الاقتصادي الآنية والمستقبلية.

**دراسة آدم (٢٠١١م)[٢] :**

تمثلت مشكلة الدراسة في معالجة المشاكل التي تتعلق بضريبة القيمة المضافة وإيجاد أفضل الحلول المناسبة لها في القطاع الصناعي، كذلك المشاكل والنتائج المرجوة من الأخذ بتطبيق ضريبة القيمة المضافة في هذا القطاع.

هدفت الدراسة إلي التعريف علي ضريبة القيمة المضافة فى القطاع الصناعي، معرفة المشاكل والمعوقات التي تواجه تطبيقها في القطاع الصناعي وإيجاد الحلول المناسبة لها، ومعرفة سلبيات الأخذ بهذه الضريبة في القطاع الصناعي، ومعرفة الفوائد التي يمكن أن تتحصل عليها من هذه الضريبة ومزاياها ، إتبعت الدراسة المنهج التاريخي والاستنباطي والاستقرائي والوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلي نتائج منها : أن ضريبة القيمة المضافة تزيد في الإيرادات العامة للدولة وهي من أسهل الأنواع الضريبية. وإلزام المكلفين بمسك الدفاتر (المحاسبية) يسهل تحصيل الضريبة علي القيمة المضافة ويقلل من عملية التهريب الضريبي،وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز الثقة بين المكلفين وإدارة ضريبة القيمة المضافة ، عدم الإعتماد علي إفتراض نسبة للفاقد الصناعي ذلك يؤدي إلي تضرر الصناعة .

إستكمالاً لجهود الباحثين في الضريبة علي القيمة المضافة ، والتي تناولتها الدراسات السابقة من حيث دراسة المشاكل التي تواجه تطبيقها ، وأثرها علي الإيرادات العامة للدولة ، ولأهمية التحصيل الضريبي عن طريق القيمة المضافة إجراء الباحث الدراسة الحالية للتعرف علي أثر الضريبة علي القيمة المضافة علي الإيرادات العامة بولاية جنوب كردفان .

**المحور الثاني : الإطار النظري للدراسة :**

**تمهيد:**

إن تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعد من الأمور الضرورية في أي مجتمع من المجتمعات ،وذلك لتحقيق العديد من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

تتمتع الدولة بسلطة سيادية في تدبير الأموال اللازمة للإنفاق على الخدمات التي تؤديها بهدف تحقيق الرفاهية للمجتمع ويتم تقدير الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات العامة، وتقوم السلطة التنفيذية لتحصيل تلك الإيرادات بحكم القانون مما يؤكد مبدأ السلطة والسيادة في الدولة ، وتعتبر الضرائب أحد مصادر التمويل الهامة للخزائن العامة للدولة ويتم تحصيلها من الأفراد مساهمة منهم في التدبير اللأزم للإنفاق وتعتبر الضريبة عنصراً هاماً من عناصر إيرادات الدولة.

**أولاً : مفهوم الضريبة علي القيمة المضافة :**

عُرفت ضريبة القيمة المضافة بأنها: ضريبة على الاستهلاك أو الإنفاق بمختلف أشكاله وتفرض على ما تتم إضافته من قيمة لدى كل مرحلة من مراحل الإنتاج، والتداول السلعى أو تقديم الخدمات[٣]. ومن الناحية النظرية يمكن اعتبارها ضريبة على الإنفاق العام بمختلف أشكاله بما فيه الأجور، العقارات وأرباح الأسهم أو أي مكاسب

أخرى. هذا التعريف جاء وفقاً لقانون ضريبة القيمة المضافة. وهي ضريبة يتحملها المستهلك النهائي للسلعة أو المستفيد الأخير من الخدمة، فهى ضريبة تحولية، ولفهم طبيعة هذه الضريبة لابد من الإشارة إلي أن السلع تمر بمراحل مختلفة ومتعددة منذ أن كانت مواد خام (سلع أولية) وإي أن تصل ليد المستهلك كسلع تامة الصنع، وعبر تلك المراحل الإنتاجية المختلفة يكون كل شخص قد أضاف قيمة ما سواء في مراحل الإنتاج أو التوزيع، وهو ما يعرف بتكاليف عوامل الإنتاج (من مواد ومرتبات وأجور وإيجارات وهوامش ربح... الخ) حيث تفرض الضريبة على هذه القيمة المضافة أو على هذا الفرق بين قيمة الإنتاج في بداية المرحلة وقيمته في نهاية المرحلة بحيث يسمح بخصم ما تم سداده من الضرائب في المراحل السابقة حتى ينتهى الأمر على سريانها على القيمة المضافة فقط [٤].

مما تقدم يتضح للباحث أن القيمة المضافة هي الفرق بين سعر البيع الخاص بالمنشأة للسلع والخدمات وتكلفة شراء المواد وغيرها من عناصر الإنتاج بما فيها نسبة إهلاك الأصول التي تدخل في تصنيع السلع والخدمات، وبالتالي فإن القيمة المضافة هي الزيادة في قيمة السلعة بسبب التصنيع أو نقلها من مكان لآخر بشكل يغير من طبيعتها وخصائصها أو يغير من أسلوب التعامل بها مما يؤدى إلي إرتفاع قيمتها في كل مرحلة.

**ثانياً أهداف ضريبة القيمة المضافة :**

إن الاهداف المرجوة من نظام الضريبة على القيمة المضافة هي نفس أهداف أى نظام ضريبي، وتتلخص في توفير قدر معقول من الإيرادات للخزينة العامة بأقل تكاليف إدارية ممكنة، كما يهدف إدخالها (إدخال نظام ضريبة القيمة المضافة إلي تبسيط التشريع الضريبي لهذا النوع من الأنظمة الضريبة حتى يسهل هضمه من قبل دافعي الضرائب وكذلك العمل على ترقية الأداء الضريبي ،ويلخص الباحث تلك الأهداف في الآتي [٥]:

١. **زيادة الإيرادات الضريبية:** توفير الموارد اللازمة لتمويل المشروعات التنموية ، وذلك لفك الاختناقات التمويلية التي تحدث في بعض القطاعات الحيوية مثل : القطاع الزراعي (موسم الإنتاج والحصاد)، وإضافة إلي مواجهة الحالات الطارئة مثل : النقص في الغذاء أو درء الكوارث والأوبئة. ففى البلدان النامية غالباً لا تتوفر إعتمادات مالية كافية للطوارئ مما يدفع بالحكومات إلي زيادة الأسعار أو فرض ضرائب جديدة فهذه الاحتياجات الطارئة تقوى حجة تطبيق الضريبة على القيمة المضافة وتبرز أهميتها في تخصيص الموارد وتبرر توسعة الوعاء الذى تفرض عليه هذه الضريبة.

٢. **تحقيق العدالة الضريبة:**

من المعلوم أن الضرائب تقلل من الدخل الخاص وتترك بذلك أثر على توزيع الدخول والثروة. ويظهر أثر الضرائب على العائدات عبر توزيع العبء الضريبي الذى يؤثر على مصادر الدخل من جهة (عبر الضرائب غير المباشرة) وعلى استخدام عناصر الإستهلاك (عبر الضرائب غير المباشرة) من جهة

أخرى، ولأن الضرائب غير المباشرة كضرائب تراجعية وغير عادلة نسبة لاقتطاعها أنصبة أعلى من دخول الفئات الفقيرة ،وبالتالي تترك أثراً بليغاً على رفاهية الفئات الموجودة في أدنى سلم الدخول، وبالتالي لابد من إيجاد الوسائل اللازمة لتعظيم الدور التوزيعي للضرائب المباشرة في تكاملها مع نظام الضرائب غير المباشرة، في هذه الحالة يكون للضرائب غير المباشرة أثر إيجابياً عندما تكون الضرائب المباشرة غير ملائمة من الناحية الإقتصادية أو نتيجة للخلل الإداري المصاحب لتطبيقها، وضريبة القيمة المضافة كنظام حديث يخدم هذه الناحية ويقوم بتلك المهمة (الدور التوزيعي) عندما يتم فرضها بشكل يميز بين أنواع الاستهلاك للعائلات الفقيرة والميسورة (الغنية)، ويراعى في ذلك فرض فئات متعددة تعطى الأفضلية للسلع الضرورية والجديرة بالإشباع وتعاقب أنواع الاستهلاك البذخى، إضافة للفئات القياسية (قياساً على قيمة السعر السابق للبضاعة) وهذا النوع من الهيكل الضريبي نظام (VAT) يجعله اكثر عدالة ومرونة في آن واحد.

**٣. كفاءة النظام الضريبي:**

كفاءة النظام الضريبي هدف أساسي من أهداف تطبيق نظام (VAT) ولتحقيق هذا الهدف يجب توفر عدد من المعايير والسمات فيها[٦]:

أ. إن يحد تطبيق نظام (VAT) من الأثر التراكمي الذى يلازم الضرائب العامة على المبيعات وذلك بإتباع نظام التعويض أو الخصم.

ب. أن تحل هذه الضريبة مشكلة الفئات الضريبية المتعددة في الضرائب غير المباشرة الأخرى، وذلك بإعتماد فئة قياسية واحدة مع إمكانية فرض فئة تشجيعية وأخرى عقابية.

ت. أن تحتوى على فئة صفر للصادر.

ث. أن تحد من كمية الإعفاءات الضريبية على السلع والخدمات والحد الأدني المعفى وذلك بتحديد سقف مناسب ومدروس للتسجيل لهذه الضريبة.

ج. أن تراعي فيها الحيادية تجاه السلع المتجانسة بغض النظر عن مصادرها.

ح. لابد من توفر نظام دقيق للمتابعة والتحقيق من صحة التطبيق من جهة وضبط المخالفات من الجهة الأخرى.

خ. الإلتزام بتطوير نظام محاسبي للقيمة المضافة حتى يمكن الحيلولة دون تحول هذه الضريبة على رقم الأعمال بدلاً من القيمة المضافة [٧] .

د. أن يتم الإصلاح في الهيكل الضريبي بالتناسب مع عمليات الإصلاح في العمل الإداري وتدريب الكوادر.

ذ. أن يتم التحصيل عبر النظام المصرفي التجاري لزيادة الجدوى الإدارية للضريبة ولتوفير زمن المكلفين. والجدير بالذكر أن هذه النقاط إذا ما روعيت تكون من أسباب تثبيت هذا النظام الضريبي الجديد العامل على برامج الإصلاح الضريبي [٨].

**ثالثاً: أنواع ضريبة القيمة المضافة:**

**يتناول الباحث أنواع ضريبة القيمة المضافة بإيجاز كما يلي [٩] :**

**١. ضريبة القيمة المضافة على الإنتاج:**

هي الضريبة المفروضة على تكلفة الإنتاج أو الإنفاق على مجمل الناتج القومي الإجمالي، ولأن هذه الضريبة لا تضع إعتباراً لإهلاك الأصول أو الاستثمار فهي تعتبر أقل كفاءة، رغم سعة وعائها، ولا يتم اللجوء إلي هذه الضريبة إلا في حالات نادرة ، وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على القيمة المضافة الإجمالية والتي تساوى قيمة مبيعات المنشأة مخصوماً منها مستلزمات الإنتاج التي تم استخدامها في سير العمليات الإنتاجية. وتشمل القيمة المضافة الإجمالية عوائد الإنتاج (الأجور، الفوائد الإيجاز العقارات، والأرباح) بالإضافة لإهلاك الأصول.[١٠]

**٢. ضريبة القيمة المضافة على الاستثمار:**

يتم في هذه الحالة خصم الإهلاكات من الوعاء الخاضع للضريبة من وعاء ضريبة الإنتاج. كما تتم الإشارة إليه أيضاً بالضريبة على القيمة المضافة الصافية والتي تساوى القيمة المضافة الإجمالية مخصوماً منها قيمة أقساط إهلاك الأصول الرأسمالية.

**٣. ضريبة القيمة المضافة على الإستهلاك:**

هذا النوع الأوسع إنتشاراً ومرتبط بفواتير الإعتماد ويعني هذا النظام خصم إهلاك رأس المال في الفترة الخاضعة للحساب، وغالباً ما يتم ضمن هذا النظام إعفاء السلع الرأسمالية من عبء الضريبة، مما يشكل حافزاً قوياً للمستثمرين في إستجلاب الأجهزة والمعدات الحديثة التي تساهم في تحديث الإنتاج ورفع إنتاجيته مما يرفع من الفترة التنافسية للمنتجات الوطنية، ومن المهم تعميم هذا المعيار بشكل أساسي على الصناعات الإستراتيجية والقطاع الزراعي.

**ثالثاً: مناهج ضريبة القيمة المضافة.**

نالت ضريبة القيمة المضافة أهمية متزايدة في الفترة الأخيرة كمصدر للإيرادات الحكومية في مختلف أنحاء العالم حيث تؤدى إلي إيرادات عالية مع قلة تكلفتها الإدارية، وهي تقوم على قاعدة بسيطة تتمثل في تحصيل الضريبة في كل مرحلة من مراحل الإنتاج عن طريق إضافة قيمة الضريبة في كل مرحلة من هذه المراحل. هذا النظام (VAT) والذى يستخدم في دول الاتحاد الأوروبي ودول أخرى من حول

العالم ، تستمد مبدأها من كونها ضريبة عامة على الإستهلاك. ليس هذا فحسب، تطبيقيا، فأن نظام (VAT) تميل إلي أن تكون ضريبة مركبة وهو ما يجعلها صعبة الفهم لدافعي الضرائب.

عموماً هنالك ثلاثة مناهج رئيسية لتحديد العبء القانوني مقابل الضريبة القيمة المضافة وهي [١١]:

١. **منهج خصم الفاتورة:** هو الأكثر شيوعاً في دول المجموعة الإقتصادية الأوروبية EEC وذلك لسهولة إدارتها. حيث تعتبر الضريبة على السلع والخدمات (ضريبة مخرجات) والسماح بخصم الضرائب التي دفعت على المشتريات (ضريبة مدخلات) فالضريبة التي دفعت في المرحلة السابقة من عملية الإنتاج التوزيع يسمح باستردادها في المرحلة اللاحقة.

وللحصول على هذا الخصم يجب على المشترى أن يمسك الفاتورة الضريبية ، ولذا أصبحت تعرف بطريقة خصم الفاتورة. فالمنتج مسئول عن دفع القيمة الضريبية الناتجة عن الفرق بين ضريبة المخرجات وضريبة المدخلات وفى هذه الطريقة يجب استخدام الفواتير كوسيلة رئيسية في حساب الضريبة.

٢. **منهج الإضافة.**

يقوم منهج الإضافة على حساب تدوين كل محتويات القيمة المضافة دوري أو التي تشمل: الاستخدام، الربح، إيرادات الأسهم الفائدة والإيجارات التي دفعت ثم تطرح منها إيرادات الأسهم، الفائدة، والإيجارات التي تم تحصيل ضريبتها، ثم يتم تحصيل الفرق وفق معدل ضريبة القيمة المضافة ،وتتمثل عيوب هذا النظام في أن معظم الأعمال سوف تضطر لتغيير كل إجراءات مسك الدفاتر حتى تتواءم مع هذا النظام.

٣. **منهج الطرح.**

هو منهج شبيه بمنهج الإضافة في طريقة حفظ السجلات، فالشركة تقوم بطرح جملة مشترياتها من السلع التي دفعت عليها ضريبة قيمة مضافة من مبيعاتها التي دفعت عليها ضريبة قيمة مضافة، ثم تحسب الضريبة من بعد ذلك من حساب الفرق.

**رابعاً: مزايا القيمة المضافة:**

يتضح من فحص الأدبيات المتاحة بشأن ضريبة القيمة المضافة. أنها تتمتع بالمزايا التالية[١٢]:

١. تساعد ضريبة القيمة المضافة في تشجيع الادخار ومن ثم تشجيع كل من الاستثمار والنمو الاقتصادي ، والسبب في ذلك هو أن ضريبة القيمة المضافة. تصيب الاستهلاك، ولا تصيب الدخل كله، وهو ما يجعل المدخرات بمنأى عن هذه الضريبة، ويحفز بالتالي على زيادتها، ومن ثم زيادة الاستثمار والنمو الاقتصادي، ولكن يجب ملاحظة أمرين[١٣]:

أ. أن التشجيع على الادخار مرهون بإعفاء الضروريات من الضريبة وفرض أسعار مخفضة للسلع الأخرى ذات الأهمية في الاستهلاك الشعبي.

ب. أن تشجيع الإدخار وزيادته شرط ضروري، ولكنه للنمو ، وليس شرطاً كافياً لزيادة الاستثمار والنمو. إذ تتطلب زيادة الاستثمار والنمو شروطاً أخرى كتوافر فرص مجزية للاستثمار وتوافر مناخ استثماري مواتي.

٢. ضريبة القيمة المضافة تتفادى الازدواج أو التراكم الضريبي المصاحب لبعض الضرائب الأخرى مثل : الضريبة على رقم الأعمال، وذلك بفضل آلية استرداد الضريبة على المدخلات. ومع ذلك قد تصاحب ظاهرة التراكم الضريبي بعض تطبيقات ضريبة القيمة المضافة. كما في حالة فرض ضريبة القيمة المضافة على قيمة الواردات شاملة الضريبة الجمركية، وحالة استخدام سلعة معفاة (لا تحمل بـ ضريبة القيمة المضافة. ولا يسترد ما دفعه من ضريبة القيمة المضافة. على مدخلات هذه السلعة) في إنتاج سلعة خاضعة للضريبة، وحالة قصر تطبيق على السلع دون الخدمات.

٣. توفر ضريبة القيمة المضافة موارد كبيرة ومستقرة بفضل اتساع قاعدتها وتعدد مراحل تحصيلها.

٤. يحد أسلوب تطبيق ضريبة القيمة المضافة من الفاقد الضريب وفرص التهرب الضريبي[١٤] .

٥. كلفة إدارة وتحصيل ضريبة القيمة المضافة أقل من كلفة وأنواع الضرائب الأخري .

**خامساً: عيوب ضريبة القيمة المضافة :**

تتمثل عيوب القيمة المضافة في الآتي [١٥] :

١. أنها ضريبة ذات أثر تراجعي فهذه الضريبة تنصب على الاستهلاك في نهاية المطاف

٢. صعوبة تطبيقها على بعض القطاعات كالزراعة والإسكان والخدمات المالية والقطاع غير النظامي.

٣. أنها ذات أثر تضخمي.

٤. إرتفاع تكاليف إدارتها.

**سادساً: المشاكل التي تواجه نظام ضريبة القيمة المضافة**

يتناول الباحث أهم المشاكل التي تواجه نظام ضريبة القيمة المضافة كما يلي [١٦] :

١. **المعلومات والحوسبة:** تعتبر المعلومات من أهم وسائل تطوير نظام ضريبة القيمة المضافة حيث تمثل الأساس في توسيع المظلة الضريبية من خلال توفير قاعدة بيانات تمكن من حصر وتسجيل كافة الأشخاص الذين تنطبق عليهم شروط التسجيل الإجبارى من ناحية ومن ناحية أخرى استخدامها في التحقق من صحة وصدق الإقرارات الضريبية المقدمة من المكلفين عند الفحص والمراجعة مما يؤدى إلي زيادة الحصيلة الضريبية وتحقق العدالة الضريبية وتقليل النزاعات بين الديوان والمكلفين.

كما أن عملية الحوسبة والربط الشبكي تمكن من مواكبة الوسائل الحديثة في الإدارة الضريبية عن طريق التطبيق برامج المخاطر في اختيار الملفات للمراجعة وتقديم الإقرارات والتحصيل الإلكتروني والتي تساهم

في تقليل التكلفة للإدارة والمكلفين. ونجد أن معظم الدول المتقدمة والنامية قد قامت بتطوير أنظمتها الضريبية من خلال الاهتمام بأنظمة المعلومات وحوسبة الإدارة الضريبية.

ومن أهم المشاكل والمعوقات التي واجهت أنظمة المعلومات والحوسبة.

أ. عدم تعاون المصادر الخارجية (الحكومة والخاصة) في تقديم المعلومات للديوان أو عدم تقديمها في الوقت المحدد والكيفية المحددة مما يقلل من فعاليتها واستناد بعض هذه الجهات على قوانينها الخاصة في ذلك.

ب. عدم التزام المكلفين بالتعامل بالفواتير الضريبية وإمساك الدفاتر والسجلات المحاسبية وتقديم الإقرارات الصحيحة والتي تعتبر من أهم مصادر المعلومات.

ت. عدم إكمال حوسبة العمليات والإجراءات الضريبية والربط الشبكي بين إدارات الديوان بالرغم من الجهود التي بذلت خلال السنوات السابقة لأسباب متعددة أهمها عدم كفاية الموارد المالية نتيجة إيقاف النسبة المخصصة لإدارة الضريبة.

ث. ضعف التدريب التقني وعدم توفير العدد الكافي من الكوادر المدربة والمؤهلة في مجال تصميم النظم.

**٢.عدم الإلتزام بالفواتير الضريبية:**

الفاتورة هي المستند الذي من خلاله توثق عملية بيع السلعة أو تقديم الخدمة أو أداء العمل بين طرفى العملية (بائع ومشترى) وتمثل الفاتورة أهم ركيزة في المجموعة المستندية والتي هي أساس صحة وسلامة المجموعة الدفترية، لأهمية الفواتير الضريبية فقد ألزم القانون المكلفين بإصدار فواتير ضريبية عن كافة مبيعاتهم من السلع والخدمات، واعتبر عدم إصدار الفواتير أو إصدار الفواتير غير صحيحة أو مزورة من صورة المخالفات أو التهرب الضريبي التي تستوجب فرض جزاءات أو عقوبات.

أسباب عدم الإلتزام بالفواتير:

أ. عدم وعي المكلفين والمستهلكين بالمزايا التي تنتج عن الالتزام بالفواتير الضريبية الصحيحة.

ب. رغبة بعض المكلفين في التهرب الضريبي بسبب ضعف الجزاءات والعقوبات المنصوص عليها والتهاون في تطبيق القوانين.

يستنتج الباحث أن هنالك مشاكل الأخرى تواجه تطبيق ضريبة القيمة المضافة منها:

١. عدم إلتزام بعض الممولين بالتسجيل الضريبي مما يخلق دوافع تهرب ضريبي لدى المكلفين المسجلين بسبب ضعف الموقف التنافسي لهم.

٢. وجود بعض النصوص القانونية تخول لمجلس الوزراء الإعفاء الضريبي وأدى ذلك لتعدد المطالبات وصدور إعفاءات من الضريبة للعديد من السلع والخدمات.

٣. عدم مقدرة المكلفين الذين يتعاملون مع الشركات العاملة في مجال الاستكشاف والتنقيب عن البترول من استرداد الضريبة المدفوعة عن مدخلاتهم نتيجة قيام هذه الشركات لسداد الضريبة بواسطة شهادات القيمة المضافة والتي استحدثت لمعالجة الإعفاءات الواردة في الاتفاقيات مع حكومة السودان، وقد أدى لوجود خلل في النظام نتيجة إلي مضاعفة الأرصدة الدائنة لهذه الشركات.

٤. عدم قيام بعض الجهات الحكومية بسداد الضريبة على القيمة المضافة للمكلفين بحجة عدم توفر المبالغ المالية وخصوصاً في مجال المقاولات في الطرق والبني التحتية.

٥. عدم كفاية برامج التدريب للعاملين .

٦. تعدد الضرائب والرسوم من الجهات الولائية والاتحادية والتي يترتب على إضافتها لوعاء الضريبة وفقاً لقانون آثار تراكمية وازدواجية مما يتعارض مع إهداف الضريبة.

**المحور الثالث : الدراسة الميدانية :**

**أولاً : مجتمع وعينة الدراسة**

يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحث أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بمشكلة الدراسة، يتكون مجتمع الدراسة من محور الدراسة الأساسي والذي يشمل إدارة القيمة المضافة بولاية جنوب كردفان، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (٧٠) استمارة استبيان على المستهدفين، وقد استجاب (٦٠) فرداً، وأعادوا الاستبانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته ٨٥,٧% من مجتمع الدراسة.

وللخروج بنتائج دقيقة بقدر الإمكان حُرص على تنويع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

الأفراد من حيث العمر (أقل من ٣٠ عام، و٣٠وأقل من ٣٥ سنة، ٣٥ وأقل من ٤٠ عام، ٤٠ وأقل من ٤٥ عام، أكثر من ٤٥ عام).

الأفراد من مختلف المؤهلات العلمي (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، أخرى).

الأفراد من حيث التخصص العلمي (محاسبة، اقتصاد، إدارة أعمال، قانون، أخرى).

الأفراد من حيث المسمى الوظيفي (تنفيذي، كتابي، محاسب، مراجع، رئيس قسم، وأخرى).

الأفراد من حيث سنوات الخبرة (أقل من ٥ سنوات، ٥ وأقل من ١٠ سنوات، ١٠ وأقل من ١٥ سنة، ١٥ وأقل من ٢٠ سنة، أكثر من ٢٠ سنة).

**١- معايير اختيار عينة الدراسة:**

أ- اختيار عينة الدراسة تم بطريقة عشوائية منتظمة وتشتمل على العاملين بإدارة ضريبة القيمة المضافة بولاية الخرطوم وذلك لغرض الدراسة فتم اختيارهم وفقاً للبيانات الشخصية للعاملين بإدارة ضريبة القيمة المضافة بولاية الخرطوم مع وجود فروقات فعلية بين الفئات مما مكن من سرعة الاستجابة اتجاه المشكلة المحددة.

ب- اختيار عينة الدراسة تم وفقاً للشروط التي استوفاها هذا الاختيار وأبرز ما في هذه الشروط تجانس صفات وخصائص أفراد العينة مع مجتمع البحث، وتكافؤ الفرص بين أفراد مجتمع البحث، وعدم التحيز في اختيار عينة الدراسة وذلك بتطبيق طريقة اختيار تكفل الموضوعية وعدم التحيز وكما أنه تم تناسب عدد أفراد العينة مع عدد أفراد مجتمع البحث.

ج- اختيار هذه العينة ضيق الفجوة بين العينة والمجتمع وذلك حقق مصداقية العينة وتلافي الثغرات التي تسبب خلل في العينة.

**٢-مبررات اختيار عينة الدراسة:**

أ- اختيار العينة أتى بنتائج قوية وبارزة وواضحة تساعد الدارة الضريبة على القيمة المضافة في مراجعة هياكلها الإدارية ونظم معلوماتها، وكيفية تحسين أداءها المالي والإداري.

ب- تبني نتائج هذه الدراسة وإنزالها في أرض الواقع من أجل تجنب فشل وانهيار هذه المؤسسة في المدى القصير.
عليه فإن الاختيار السليم للعينة يجعل نتائج البحث صادقة وحقيقية وفق المنهجية العلمية السليمة التي تجنب الباحث الوقوع في الخطأ والذي يترتب عليه خلل في الإطار الإجرائي للدراسة ككل، وكما نجد أن المؤسسات العملاقة حققت نجاحات كبيرة ومشهودة لأنها اهتمت بالدراسات العلمية وتبنت كل النتائج التي توصلت إليها الدراسات وطبقتها في أرض الواقع. فاختيار العينة وفق المنهج العلمي المدروس يساعد في الحصول على تطور المؤسسات ونجاحها.

**ثالثاً: أداة الدراسة:**

أداة الدراسة عبارة عن الوسيلة التي استخدمها الباحث في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة وقد اعتمد الباحث على الاستبيان كأداة رئيسة لجمع المعلومات من عينة الدراسة، حيث أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين:

القسم الأول: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة.

**القسم الثاني:** يحتوي هذا القسم على عدد (١٠) عبارة، ُطلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجاباتهم عما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات البحث الثلاثة بواقع ٥ عبارة لكل فرضية.

**١-صدق أداة الدراسة**

قام الباحث بتصميم الاستبانة بطريقة بدقة وموضوعية ، القياس بلغ معامل التوافق بينهم ٨٥% وهي نسبة تفي بالغرض من الدراسة للتحقق من مدى صدق عبارات الاستبانة

**٢/ اختبار صدق وثبات أداة الدراسة:**

الصدق (validity) هو مدى نجاح فقرات الاستبانة في قياس ما خصص لقياسه بحيث تكون الفروق بين إجابات الأفراد فروقا حقيقية في مباحث الدراسة، ويعني اختيار ثبات المقياس إعطاء نفس النتيجة فيما لو طبقت مرة ثانية على الأفراد أنفسهم للتحقق من ثبات أداة الدراسة، وكقاعدة عامة فإن المعامل الأقل من ٦٠% يعتبر ضعيفا، والذي في حدود ٧٠% يعتبر مقبولاً، أما الذي يبلغ ٨٠% يعتبر جيد، بحيث انه كلما اقترب المعامل من الواحد الصحيح كانت درجة الثبات أفضل.

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة أو بعبارة أخرى أن ثبات الاستبانة يعني الاستقرار في نتائج الاستبانة وعدم تغيرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة.

وقد تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال استخدام معامل الثبات ألفا كرونباخ، لقياس ثبات الاستبانة، والذي يعد من أشهر المقاييس المستخدمة لقياس ثبات الاتساق الداخلي، ويعني هذا الاختبار استخدامه، بهدف التحقق من مقدار التجانس لأداة القياس، كأحد المؤشرات على ثباتها ودرجة الاعتماد على عباراتها. وقد تبين أن معامل ألفا كرونباخ لمعرفة **أثر تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على الإيرادات العامة "** قد بلغ (٠,٩٢٤٤) مما يدل على الثبات المرتفع لعينة الدراسة، الأمر الذي انعكس أثره على الصدق الذاتي حيث بلغ (٠,٩٦١٤). والجدول التالي يوضح بقية فرضيات الدراسة:

جدول رقم (١)

معامل الثبات والصدق الذاتي أثر تطبيق الضريبة على القيمة المضافة على الإيرادات العامة

| م | الفرضيات | معامل الثبات | معامل الصدق |
|---|---|---|---|
| ١ | تحصيل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة تتم بفاعلية. | ٠,٨٣١١ | ٠,٩١٢ |
| ٢ | زيادة سعر الضريبة لها آثار متباينة على إيرادات القيمة المضافة. | ٠,٨٢٨١ | ٠,٩١ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ٣ | الضريبة على القيمة المضافة تمثل نسبة مؤثرة على الإيرادات العامة. | ٠,٨٢٥٧ | ٠,٩٠٩ |
| إجمالي فرضيات البحث | | ٠,٩٢٤٤ | ٠,٩٦١٤ |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الإستبانة،٢٠٢١م

يتضح للباحث من بيانات الجدول (١) أن الفرضية الأولي: تحصيل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة تتم بفاعلية جاءت في المرتبة الأول (٠,٨٣١١)، ثم تليها الفرضية الثانية: الضريبة على القيمة المضافة تحقق زيادة مؤثرة على الإيرادات العامة (٠,٨٢٥٧).

**ثالثاً: إجراءات وأساليب التحليل الإحصائي:**

أتبع الباحث الإجراءات التالية لإتمام التحليل الإحصائي للدراسة:

**١/ مرحلة إدخال ومعالجة البيانات:**

حيث تم مراجعة استمارة الاستبانة للتأكد من صلاحيتها لإدخال البيانات والتحليل الإحصائي حيث تم استبعاد الاستمارات التي لا تتوافر بها الشروط اللازمة، تم ترميز المتغيرات والبيانات ثم تفريغها بالحاسب الآلي، لاختبار صحة فرضياتها تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، وذلك باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences (SPSS) لتحليل بيانات الاستبانة والحصول على نتائج المبحوثين حول عبارات الاستبانة، لمعرفة مدى إجابة عينة الدراسة على عبارات الاستبانة.

**٢/ مرحلة الإحصاءات الوصفية:**

- الإحصاء الوصفي (Descriptive statistics): ويشمل على:
- المتوسطات الحسابية المرجحة وهو المقياس الأوسع استخداماً من مقاييس النزعة المركزية ويتم استخدام الوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة عن الاستبانة لأنه يعبر عن مدى أهمية العبارة عند أفراد العينة.
- والانحراف المعياري وهذا المقياس من مقاييس التشتت، ويستخدم لقياس وبيان تشتت إجابات مفردات عينة الدراسة عن الاستبانة حول وسطها الحسابي، ويكون هناك اتفاق بين أفراد العينة على عبارة معينة إذا كان انحرافها المعياري قليلاً.
- الترتيب، وذلك لتحديد سمات اتجاهات استجابات مفردات عينة الدراسة.

**٣/ مرحلة اختبار الفرضيات:**

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- الأوساط الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية.
- حساب الفروقات بين إجابات المبحوثين عن طريق اختبار Chi-Squareفإذا كانت الفروقات معنوية دل ذلك على قبول الفرضية، ويتم التوصل إلى ذلك عن طريق مقارنة مستوى الدلالة المعنوية (Sig) مع مستوى المعنوية (٠,٠٥) دلل ذلك على وجود فروقات معنوية ذات دلالة إحصائية.
- للحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS والذي يشير اختصارا إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social وتم إعطاء كل درجة من درجات مقياس ليكرت الخماسي وزن ترجيحي كالآتي: موافق بشدة (٥)، موافق (٤)، محايد (٣)، لا أوافق (٢)، لا أوافق بشدة (١). وقد تمَّ حساب الأوساط المرجحة لهذه الأوساط كما في الجدول التالي:

الجدول (٢)

الأوزان والأوساط المرجحة لخيارات إجابات أفراد العينة

| الخيار | لا أوافق بشدة | لا أوفق | محايد | موافق | أوافق بشدة |
|---|---|---|---|---|---|
| الوزن | ١ | ٢ | ٣ | ٤ | ٥ |
| المتوسط المرجح | ١,٧٩ ـ٠,١ | ٢,٥٩ ـ ١,٨ | ٣,٣٩ ـ ٢,٦ | ٤,١٩ ـ٣,٤ | ٤,٢ ـ ٥ |

المصدر: د. عز عبد الفتاح، مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS، الصفحات ٥٤٠ و٥٤١

من الجدول السابق نلاحظ أن طول الفترة المستخدمة هي ناتج قسمة (٤/٥) أي حوالي (٠,٨٠) وقد حسب طول الفترة على أساس أن الأرقام ١ و٢ و٣ و٤ و٥ قد حصرت فيما بينها ٤ مسافات.
تم تحديد درجة الموافقة طبقاً للقياس الآتي:
طول الفئة = الحد الأعلى للبديل – الحد الأدنى للبديل
عدد المستويات

$$\frac{٥-١}{٥} = \frac{٤}{٥} = ٠,٨٠$$

وبذلك تصبح إجابات المبحوثين حول العبارات على النحو التالي:
لا أوافق بشدة من (١إلى أ قل من ١,٨٠)، لا أوافق من (١,٨٠إلى أقل من ٢,٦٠)، محايد من (٢,٦٠إلى أقل من ٣,٤٠)، موافق من(٣,٤٠، أقل من ٤,٢٠)، موافق بشدة من ٤,٢٠ فأكثر.

**رابعاً: تحليل البيانات الأولية**

**١/ العمر:**

جدول رقم (٣)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

| العمر | التكرار | النسبة المئوية | الترتيب |
|---|---|---|---|
| ٣٠ وأقل من ٣٥ عاما | ١ | %١,٧ | ٤ |
| ٣٥ وأقل من ٤٠ عاما | ١٠ | %١٦,٧ | ٣ |
| ٤٠ وأقل من ٤٥ عاما | ١٣ | %٢١,٦ | ٢ |
| أكثر من ٤٥ عام | ٣٦ | %٦٠ | ١ |
| المجموع | ٦٠ | % ١٠٠ | |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الإستبانة،٢٠٢١م

يبين الجدول رقم (٣) أن أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (٤٠عاماً فأكثر) في المرتبة الأولى، إذ بلغ عددهم (٣٦) فرداً وبنسبة (٦٠%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية من( ٤٠ وأقل من ٤٥ عاما)، إذ بلغ عددهم (١٣) فرداً وبنسبة (٢١,٦%) من العينة الكلية، ويليهم أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (٣٥ وأقل من ٤٠ عاما) إذ بلغ عددهم (١٠) فرداً وبنسبة (١٦,٧%)، ويليها الفئة (٣٠ وأقل من ٣٥ عاما)، حيث بلغ عددهم (١) فرداً ويمثلون ما نسبته (١,٧%) من العينة الكلية. ويتضح ذلك أن اغلب أفراد العينة ما نسبة ٨٢,٦% من الفئة العمرية التي تتراوح ما بين ٤٠ عام و٤٥ عام.
ويلاحظ الباحث أن معظم أعمار المبحوثين تتمركز حول الفئة (٣٠ وأقل من ٤٠ سنة) وتعتبر هذه الفئة من ذوي الكفاءات العلمية الممزوجة بالخبرات العملية بالقطاع المصرفي، مما كان لها آثر بالغ في فهم متغيرات الدراسة والإجابة عن خياراتها.

**٢. المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة:**

**جدول (٤)**

**التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي**

| المؤهل العلمي | التكرار | النسبة المئوية | الترتيب |
|---|---|---|---|
| بكالوريوس | ٣٣ | ٥٥ % | ١ |
| ماجستير | ٣ | %٥ | ٣ |
| أخرى | ٢٤ | %٤٠ | ٢ |
| المجموع | ٦٠ | %١٠٠ | - |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الإستبانة،٢٠٢١م

يتبين من الجدول (٤)، أن (٥٥**%**) من المبحوثين هم من حملة درجة البكالوريوس ويأتون في المرتبة الأولى، ويليها الدرجات العلمية الأخرى بنسبة (٤٠**%**)، بينما درجة الماجستير في المرتبة الثالثة بنسبة (**٥%**). مما يدل على تأهيل أفراد العينة بما يمكنهم من الفهم العميق لعبارات الاستبانة والإجابة عنها بموضوعية الأمر الذي ساعد على دقة النتائج.

**٣. التخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة:**

**جدول (٥)**

**التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي**

| التخصص العلمي | التكرار | النسبة المئوية | الترتيب |
|---|---|---|---|
| محاسبة | ١٨ | %٣٠ | ٢ |
| إدارة أعمال | ٦ | %١٠ | ٣ |
| اقتصاد | ٢ | %٣,٣ | ٥ |
| قانون | ٥ | %٨,٣ | ٤ |
| أخرى | ٢٩ | %٤٨,٣ | ١ |
| المجموع | ٦٠ | %١٠٠ | - |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الإستبانة،٢٠٢١م

يتبين من الجدول (٥) أن (٤٨,٣**%**) من أفراد عينة الدراسة تخصصهم العلمي محاسبة في الترتيب الأول، و(٣٠**%**) فرداً تخصصهم محاسبة في المرتبة الثانية وما نسبته (١٠%) تخصصهم إدارة الأعمال في المرتبة الثالثة، بينما (٨,٣**%**) مختصين في القانون في المرتبة الرابعة، و(٣,٣**%**) يمثلون تخصص الاقتصاد في المرتبة الخامسة.

يلاحظ الباحث أن غالبية العينة تخصصاتهم العلمية مختلفة للمحاسبة، مما كان له أثر كبير في فهم أفراد العينة لعبارات الاستبانة والإجابة عنها بموضوعية.

**٤. المسمى الوظيفي لأفراد عينة الدراسة:**

**جدول (٦)**

**التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي**

| البيان | التكرار | النسبة المئوية | الترتيب |
|---|---|---|---|
| تنفيذي | ٢١ | %٣٥ | ٢ |
| كتابي | ٢٢ | %٣٦,٧ | ١ |
| محاسب | ١٠ | %١٦,٧ | ٣ |
| مراجع | ٤ | %٦,٧ | ٤ |
| رئيس قسم | ١ | %١,٧ | ٦ |
| أخرى | ٢ | %٣,٣ | ٥ |
| المجموع | ٦٠ | %١٠٠ | |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الإستبانة،٢٠٢١م

يتبين من الجدول (٦) أن نسبة (٣٦,٧**%**) من أفراد عينة الدراسة هم من الكتابيين في المرتبة الأولى، ويليهم التنفيذيين في المرتبة الثانية بنسبة (**٣٥%**)، بينما المحاسبيين في المرتبة الثالثة بنسبة (**١٦,٧%**)، وفي المرتبة الرابعة نسبة (**٦,٧%**) **يشغلون** مركز المراجعين، وفي المرتبة الخامسة الوظائف الأخرى بنسبة (**٣,٣%**)، وأخيراَ رؤساء الأقسام بنسبة (**٦,٧%**) من إجمالي مفردات عينة البحث وهذا يؤكد مدى معرفة المبحوث اثر الضريبة على القيمة المضافة على الإيرادات العامة وفهم ومتغيراتها.

**٥. سنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة:**

**جدول (٧)**
**التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة**

| سنوات الخبرة | التكرار | النسبة المئوية | الترتيب |
|---|---|---|---|
| ٥ وأقل من ١٠ سنوات | ٥ | %٨,٣ | ٤ |
| ١٠ وأقل من ١٥ سنة | ١١ | %١٨,٣ | ٢ |
| ١٥ وأقل من ٢٠ سنة | ٧ | %١١,٧ | ٣ |
| أكثر من ١٥ سنة | ٣٧ | %٦١,٧ | ١ |
| **المجموع** | **٦٠** | **%١٠٠** | **-** |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الإستبانة،٢٠٢١م

يتبين من الجدول (٧)، أن توزيع مفردات عينة البحث وفقاً لسنوات الخبرة تشير إلى أن فئة الخبرة (أكثر من ١٥ سنة) يمثلون نسبة (٦١,٧**%)**، في الترتيب الأول، وفئة الخبرة (١٠ وأقل من ١٥ سنة) بنسبة (١٨,٣**%) في المرتبة الثانية**، وفئة الخبرة (١٥ وأقل من ٢٠ سنة) بنسبة (١١,٧**%)**، وأخيراً فئة الخبرة من (٥ وأقل من ١٠ سنة) بنسبة (٨,٣**%)** من إجمالي مفردات عينة البحث. مما يدل على أن معظم أفراد عينة الدراسة يتمتعون بخبرات تؤهلهم لفهم متغيرات الدراسة والإجابة عنها بموضوعية.

**رابعاَ :تحليل البيانات واختبار الفرضيات**

**١. عرض ومناقشة نتائج فرضيات الدراسة**

**الفرضية الأولى تنص على: تحصيل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة تتم بفاعلية.**

قام الباحث بتحليل عبارات الفرضية الأولى للتعرف على فاعلية تحصيل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة وذلك من خلال طريقة الخصم على الفاتورة والالتزام بمسك الدفاتر المحاسبية والسجلات، ومدى تأثير تحصيل المكلفين لإيرادات ضريبة القيمة المضافة، بالإضافة إلى التدريب المستمر للأطر البشرية، وتطبيق القوانين الرادعة لعملية التهرب الضريبي ومدى انعكاسه في زيادة الإيرادات الضريبية.

ولتوضيح ذلك فقد قام الباحث بإيجاد **التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات** الفرضية الأولى، والتفسير لكل عبارة من عبارات هذه الفرضية، وتم رصد النتائج وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (٨)

| م | العبارة | | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | المتوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | **طريقة الخصم على الفاتورة مكنت إدارة القيمة المضافة على تحصيل الضريبة بفاعلية.** | **التكرار** | ١ | ١ | ٠ | ٤٢ | ١٦ | ٤,١٨ |
| | | **النسبة** | ١,٧ | ١,٧ | ٠ | ٧٠ | ٢٦,٧ | |
| 2 | **الالتزام بمسك الدفاتر المحاسبية والسجلات يساعد على تحصيل ضريبة القيمة المضافة.** | **التكرار** | ٢ | ٠ | ٢ | ٤٢ | ١٤ | ٤,١٣ |
| | | **النسبة** | ٣,٣ | ٠ | ٣,٣ | ٧٠ | ٢٣,٣ | |
| 3 | **التحصيل بواسطة المكلفين يؤثر سلبا في إيرادات ضريبة القيمة** | **التكرار** | ٢ | ٩ | ٧ | ٣٤ | ٨ | ٣,٦٢ |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | **المضافة.** | **النسبة** | ٣,٣ | ١٥ | ١١,٧ | ٥٦,٧ | ١٣,٣ | |
| **4** | **التدريب المستمر للأطر البشرية والإلمام بالقوانين واللوائح والمنشورات يعزز في عملية تحصيل القيمة المضافة.** | **التكرار** | ١ | ٠ | ٠ | ١٥ | ٤٤ | ٤,٧٢ |
| | | **النسبة** | ١,٧ | ٠ | ٠ | ٢٥ | ٧٣,٣ | |
| **5** | **تطبيق القوانين الرادعة لعملية التهرب الضريبي تنعكس في زيادة الإيرادات الضريبية.** | **التكرار** | ٠ | ٠ | ٠ | ٣٤ | ٢٦ | ٤,٤٣ |
| | | **النسبة** | ٠ | ٠ | ٠ | ٥٦,٧ | ٤٣,٣ | |
| | **الإجمالي** | **التكرار** | ٦ | ١٠ | ٩ | ١٦٧ | ١٠٨ | ٤,٢٢ |
| | | **النسبة** | ٢ | ٣,٣ | ٣ | ٥٥,٧ | ٣٦ | |

**التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات** الفرضية الأولى

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الإستبانة،٢٠٢١م

من خلال الجدول رقم (٨) يلاحظ الباحث أن اتجاهات استجابات عينة الدراسة قد أظهرت اتجاهاً عام نحو الموافقة بشدة على أن تحصيل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة تتم بفاعلية، وذلك بمتوسط حسابي عام قدره (٤,٢٢)، كذلك يلاحظ الباحث أن الوسط الحسابي لغالبية العبارات أكبر من الوسط الفرضي (٣) وهذا يشير إلى أن استجابات المبحوثين نحو هذه العبارات تسير في الاتجاه الإيجابي أي موافقتهم عليها. أما الانحراف المعياري لهذه العبارات يتراوح ما بين (٠,٤٩٠ – ٠,١٠٣٩) وهذا يشير إلى تجانس استجابات المبحوثين، وحسب تقسيم فترات مقياس ليكرت الخماسي نجد أن قيمة الوسط الحسابي (٤,٢٢) لكل عبارات الفرضية الأولى تقع في الفئة الأولى (أكثر من ٤,٢٠) موافقين بشدة أي أن أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة علي كل عبارات الفرضية، كذلك من تجميع إجابات أفراد العينة حول هذه الفرضية نجد أن عدد الموافقون علي عبارات هذا الفرضية بلغ (٢٧٥) إجابة من إجمالي الإجابات البالغ عددها (٣٠٠) إجابة وبنسبة مئوية بلغت (٩١,٧%)، ونستنتج من ذلك أن تحصيل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة تتم بفاعلية.

وكذلك يتبين من الجدول رقم (٨) ما يلي:

١. استجابات العبارة الأولى تدل على توجه عام بالموافقة لدي المبحوثين على أن طريقة الخصم على الفاتورة مكنت إدارة القيمة المضافة على تحصيل الضريبة بفاعلية، وقد أكد ذلك (٥٨) من أفراد العينة بنسبة (٩٦,٧%)، في حين أن (٢ فرداً) بنسبة (٣,٤%) من أفراد العينة لا يوفقون. ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (٤,١٨).

٢. يتضح من العبارة الثانية موافقة المبحوثين على أن الالتزام بمسك الدفاتر المحاسبية والسجلات يساعد على تحصيل ضريبة القيمة المضافة، حيث بلغ عدد الموافقين (٥٦) بنسبة (٩٣,٣%)، و(٢) فردا بنسبة (٣,٣%) محايدين، في حين أن (٢) فردا لا يوافقون بنسبة (٣,٣%) من أفراد العينة، ويساند هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (٤,١٣).

٣. تشير العبارة الثالثة إلى موافقة المبحوثين على أن التحصيل بواسطة المكلفين يؤثر سلبا في إيرادات ضريبة القيمة المضافة، حيث وافق (٤٢) فردا وبلغت نسبة الموافقة (٧٠%)، وعدم الموافقة (١١) فردا بنسبة (١٨,٣%)، والمحايدين (٧) فردا بنسبة (١١,٧%). يؤيد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (٣,٦٢).

٤. يظهر من العبارة الرابعة ما يدل على موافقة غالبية المبحوثين على أن التدريب المستمر للأطر البشرية والإلمام بالقوانين واللوائح والمنشورات يعزز في عملية تحصيل القيمة المضافة، وقد أبدى (٥٩) فردا موافقتهم، وبنسبة (٩٨,٣%) وبينما (١) فردا وبنسبة (١,٧%) لم يوافق. ويؤكد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (٤,٧٢).

٥. نستنتج من العبارة الخامسة ما يدل على اتفاق كل المبحوثين أن تطبيق القوانين الرادعة لعملية التهرب الضريبي تنعكس في زيادة الإيرادات الضريبية، وقد وافق على ذلك (٦٠) فردا بنسبة (١٠٠%). ومما يؤيد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (٤,٤٣).

**عرض ومناقشة الفرضية الثانية :**

**الفرضية الثانية: الضريبة على القيمة المضافة تحقق زيادة مؤثرة على الإيرادات.**

قام الباحث بتحليل عبارات الفرضية الثانية للتعرف على أثر الضريبة على القيمة المضافة على الإيرادات، مساهمة أنواع الضرائب في الإيرادات وتحصيل ضريبة القيمة المضافة بـ ٣٥% من السلع والخدمات الكمالية، ومدى تأثير الضرائب الغير مباشرة على في زيادة الإيرادات العامة وغيرها.

ولتوضيح ذلك فقد قام الباحث بإيجاد التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات . ٢.**الفرضية الثانية**، والتفسير لكل عبارة من عبارات هذه الفرضية، وتم رصد النتائج وفقا للجدول التالي:

جدول رقم (٩)

**التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية**

| م | العبارة | | غير موافق بشدة | غير موافق | محايد | موافق | موافق بشدة | الوسط الحسابي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | ضريبة القيمة المضافة من أكثر أنواع الضرائب مساهمة في الإيرادات. | التكرار | ٠ | ١ | ٢ | ٤٨ | ٩ | ٤,٠٨ |
| | | النسبة | ٠ | ١,٧ | ٣,٣ | ٨٠ | ١٥ | |
| 2 | تحصيل ضريبة القيمة المضافة من السلع والخدمات الكمالية ، يؤدي الي زيادة الإيرادات العامة | التكرار | ٠ | ٠ | ٣ | ٤٦ | ١١ | ٤,١٣ |
| | | النسبة | ٠ | ٠ | ٥ | ٧٦,٧ | ١٨,٣ | |
| 3 | الضرائب غير المباشرة تؤثر في زيادة الإيرادات العامة. | التكرار | ٠ | ٠ | ٢ | ٥٠ | ٨ | ٤,١٠ |
| | | النسبة | ٠ | ٠ | ٣,٣ | ٨٣,٣ | ١٣,٣ | |
| 4 | الضريبة على القيمة المضافة تساهم في تقليل الفاقد الضريبي. | التكرار | ٣ | ٤ | ٢٨ | ١٤ | ١١ | ٣,٤٣ |
| | | النسبة | ٠ | ٦,٧ | ٤٦,٧ | ٢٣,٣ | ١٨,٣ | |
| 5 | الإعتماد على إيرادات ضريبة القيمة المضافة يزيد في الإيرادات العامة. | التكرار | ٠ | ٥ | ٢١ | ٢٥ | ٩ | ٣,٦٣ |
| | | النسبة | ٠ | ٨,٣ | ٣٥ | ٤١,٧ | ١٥ | |
| | الإجمالي | التكرار | ٣ | ١٠ | ٥٦ | ١٨٣ | ٤٨ | ٣,٨٧ |
| | | النسبة | ١ | ٣,٣ | ١٨,٧ | ٦١ | ١٦ | |

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الإستبانة،٢٠٢١م

من خلال الجدول أعلاه الذي يستعرض إجابات أفراد عينة الدراسة حول عبارات الفرضية الثانية الضريبة على القيمة المضافة تمثل نسبة مؤثرة على الإيرادات بلغ الوسط الحسابي لكل عبارات المحور (٣,٨٧)،

وحسب تقسيم فترات مقياس ليكارت الخماسي نجد أن قيمة الوسط الحسابي لكل عبارات الفرضية الثالثة تقع في الفئة الثالثة (أعلى من ٣,٤٠) موافقين أي أن أفراد عينة الدراسة موافقين علي كل عبارات الفرضية، كذلك من تجميع إجابات أفراد العينة حول هذه الفرضية نجد أن عدد الموافقون علي عبارات هذا الفرضية بلغ (٢٣١) إجابة من إجمالي الإجابات البالغ عددها (٥٠٠) إجابة وبنسبة مئوية بلغت (٤٢,٢%)، ونستنتج من ذلك أن الضريبة على القيمة المضافة تحقق زيادة مؤثرة على الإيرادات.

ويمكن تفسير نتائج الجدول (٩) أعلاه كالآتي:

١. استجابات العبارة الأولى تدل على توجه عام بالموافقة لدي المبحوثين أن ضريبة القيمة المضافة من أكثر أنواع الضرائب مساهمة في الإيرادات، وقد أكد ذلك (٥٧) من أفراد العينة بنسبة (٩٥%)، في حين أن (٢ فرداً) بنسبة (٣,٣%) محايدين، (١) فردا بنسبة (١,٧%) من أفراد العينة لا يوفقون. ويؤكد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (٤,٠٨).

٢. يتضح من العبارة الثانية موافقة المبحوثين على أن تحصيل ضريبة القيمة المضافة من السلع والخدمات الكمالية لوحدها حقق زيادة ملحوظة في الإيرادات العامة، حيث بلغ عدد الموافقين (٥٧) بنسبة (٩٥%)، و(٣) فردا بنسبة (٥%) محايدين، ويساند هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (٤,١٣).

٣. تشير العبارة الثالثة إلى موافقة المبحوثين على أن الضرائب الغير مباشرة تؤثر في زيادة الإيرادات العامة، حيث وافق (٥٨) فردا وبلغت نسبة الموافقة (٩٦,٧%)، والمحايدين (٢) فردا بنسبة (٣,٣%). يؤيد ذلك أن المتوسط الحسابي هو (٤,١٠).

٤. يظهر من العبارة الرابعة ما يدل على موافقة المبحوثين على أن الضريبة على القيمة المضافة تساهم في تقليل الفاقد الضريبي، وقد أبدى(٢٥) فردا موافقتهم، وبنسبة (٤١,٦%) وبينما (٢٨) فردا وبنسبة (٤٦,٧%) محايدين، في حين (٧) فردا بنسبة (١١,٧%) لم يوافق. ويؤكد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (٣,٤٣).

٥. نستنتج من العبارة الخامسة ما يدل على اتفاق المبحوثين على أن الإعتماد على إيرادات ضريبة القيمة المضافة يزيد في الإيرادات العامة ، وقد وافق على ذلك (٣٤) فردا بنسبة (٥٦,٧%)، وبينما (٢١) فردا وبنسبة (٣٥%) محايدين، في حين أن(٥) أفراد وبنسبة (٨,٣%)لا يوافقون. ومما يؤيد هذا الرأي أن المتوسط الحسابي هو (٣,٨٧).

**خامساً: اختبار الفرضيات**

**١. الفرضية الأولى التي تنص على: تحصيل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة يتم بفاعلية.**

إن النتائج الواردة في الجدول(٨) أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجدول (٨) أ ن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كآي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول (١٠) يوضح قيم اختبار مربع كآي ومستوى المعنوية لتقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة تحصيل إيرادات الضريبة على القيمة المضافة تتم بفاعلية

**جدول (١٠)**

| رقم | العبارة | مربع كآي | درجة الحرية | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| ١ | **طريقة الخصم على الفاتورة مكنت إدارة القيمة المضافة على تحصيل الضريبة بفاعلية.** | ٧٤,٨٠٠ | ٣ | ٠,٠٠٠ |
| ٢ | **الالتزام بمسك الدفاتر المحاسبية والسجلات يساعد على تحصيل ضريبة القيمة المضافة** | ٧١,٢٠٠ | ٣ | ٠,٠٠٠ |
| ٣ | **التحصيل بواسطة المكلفين يؤثر سلبا في إيرادات** | ٥٢,٨٣٣ | ٤ | ٠,٠٠٠ |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| | **ضريبة القيمة المضافة.** | | | |
| ٤ | **التدريب المستمر للأطر البشرية والإلمام بالقوانين واللوائح والمنشورات يعزز في عملية تحصيل القيمة المضافة.** | ٤٨,١٠٠ | ٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٥ | **تطبيق القوانين الرادعة لعملية التهرب الضريبي تنعكس في زيادة الإيرادات الضريبية.** | ١,٠٦٧ | ١ | ٠,٠٠٠ |

**نتائج اختبار مربع كآي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الإستبانة،٢٠٢١م

ويمكن تفسير نتائج الجدول (١٠) أعلاه كالآتي:

١. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى (٧٤,٨٠٠) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (٣) وقيمة Sg (مستوى الدلالة الإحصائية) تساوي (٠,٠٠) وهي أقل من (٠,٠٥) وهي قيم متفقة مع اتجاه تقديرات عينة الدراسة حسب التقدير الكلي وهذا يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ولصالح الموافقين على أن طريقة الخصم على الفاتورة مكنت إدارة القيمة المضافة على تحصيل الضريبة بفاعلية.

٢. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (٢١,٢٠٠) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (٣) و قيمة Sg(مستوى الدلالة الإحصائية) تساوي (٠,٠٠) وهي أقل من(٠,٠٥) وهي قيم متفقة مع اتجاه تقديرات عينة الدراسة حسب التقدير الكلي وهذا يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ولصالح الموافقين على الالتزام بمسك الدفاتر المحاسبية والسجلات يساعد على تحصيل ضريبة القيمة المضافة.

٣. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (٥٢,٨٣٣) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (٤) و قيمة Sg(مستوى الدلالة الإحصائية) تساوي (٠,٠٠) وهي أقل من(٠,٠٥) وهي قيم متفقة مع اتجاه تقديرات عينة الدراسة حسب التقدير الكلي وهذا يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ولصالح الموافقين على أن التحصيل بواسطة المكلفين يؤثر سلبا في إيرادات ضريبة القيمة المضافة.

٤. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (٤٨,١٠٠) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (٢) و قيمة Sg(مستوى الدلالة الإحصائية) تساوي (٠,٠٠) وهي أقل من(٠,٠٥) وهي قيم متفقة مع اتجاه تقديرات عينة الدراسة حسب التقدير الكلي وهذا يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين بشدة ولصالح الموافقين بشدة على أن التدريب المستمر للأطر البشرية والإلمام بالقوانين واللوائح والمنشورات يعزز في عملية تحصيل القيمة المضافة.

٥. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (١,٠٦٧) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (١) و قيمة Sg(مستوى الدلالة الإحصائية) تساوي (٠,٣٠٢) وهي أكبر من(٠,٠٥) وهي قيم غير متفقة مع اتجاه تقديرات عينة الدراسة حسب التقدير الكلي وهذا يدل على عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ولصالح الموافقين بشدة على أن تطبيق القوانين الرادعة لعملية التهرب الضريبي تنعكس في زيادة الإيرادات الضريبية.

للتحقق من صحة الإجابة على الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (٥) عبارة وعلى كل منها هناك (٦٠) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية ستكون (٣٠٠) إجابةً.

٢. **الفرضية الثانية التي تنص علي : الضريبة على القيمة المضافة تحقق زيادة مؤثرة فى الإيرادات.**

إن النتائج الواردة بالجدول (٩) لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجدول رقم (٩) أ ن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كآي لدلالة

الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول (١١) يوضح قيم اختبار مربع كآي ومستوى المعنوية لتقديرات إجابات أفراد عينة الدراسة المتعلقة **الفرضية الثانية: الضريبة على القيمة المضافة تحقق زيادة مؤثرة في الإيرادات**.

**جدول (١١)**

**نتائج اختبار مربع كآي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الإستبانة،٢٠٢١م

| الرقم | العبارة | مربع كآي | درجة الحرية | مستوى المعنوية |
|---|---|---|---|---|
| ١ | **ضريبة القيمة المضافة من أكثر أنواع الضرائب مساهمة في الإيرادات.** | ٩٩,٣٣٣ | ٣ | ٠,٠٠٠ |
| ٢ | **تحصيل ضريبة القيمة المضافة من السلع والخدمات الكمالية لوحدها حقق زيادة ملحوظة في الإيرادات العامة.** | ٥٢,٣٠٠ | ٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٣ | **الضرائب الغير مباشرة تؤثر في زيادة الإيرادات العامة.** | ٦٨,٤٠٠ | ٢ | ٠,٠٠٠ |
| ٤ | **الضريبة على القيمة المضافة تساهم في تقليل الفاقد الضريبي.** | ٣٣,٨٣٣ | ٤ | ٠,٠٠٠٨ |
| ٥ | **الاعتماد على إيرادات ضريبة القيمة المضافة يزيد في الإيرادات العامة.** | ١٨,١٣٣ | ٣ | ٠,٠٠٠ |

ويمكن تفسير نتائج الجدول (١١) أعلاه كالآتي:

١. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الأولى (٩٩,٣٣٣) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (٣) و قيمة Sg(مستوى الدلالة الإحصائية) تساوي (٠,٠٠) وهي أقل من(٠,٠٥) وهي قيم متفقة مع اتجاه تقديرات عينة الدراسة حسب التقدير الكلي وهذا يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ولصالح الموافقين على أن ضريبة القيمة المضافة من أكثر أنواع الضرائب مساهمة في الإيرادات..

٢. بلغت و قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثانية (٥٢,٣٠٠) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (٢) و قيمة Sg(مستوى الدلالة الإحصائية) تساوي (٠,٠٠) وهي أقل من(٠,٠٥) وهي قيم متفقة مع اتجاه تقديرات عينة الدراسة حسب التقدير الكلي وهذا يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ولصالح الموافقين على أن تحصيل ضريبة القيمة المضافة من الاتصالات والتبغ بعد الزيادة الأخيرة الممثلة في نسبة ٣٥% من السلع والخدمات الكمالية لوحدة حقق زيادة ملحوظة في الإيرادات العامة.

٣. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الثالثة (٦٨,٤٠٠) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (٢) و قيمة Sg(مستوى الدلالة الإحصائية) تساوي (٠,٠٠) وهي أقل من(٠,٠٥) وهي قيم متفقة مع اتجاه تقديرات عينة الدراسة حسب التقدير الكلي وهذا يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ولصالح الموافقين أن الضرائب الغير مباشرة تؤثر في زيادة الإيرادات العامة.

٤. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الرابعة (٣٣,٨٣٣) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (٤) و قيمة Sg(مستوى الدلالة الإحصائية) تساوي (٠,٠٠) وهي أقل من(٠,٠٥) وهي قيم متفقة مع اتجاه تقديرات عينة الدراسة حسب التقدير الكلي وهذا يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ولصالح الموافقين معايير الضريبة على القيمة المضافة تساهم في تقليل الفاقد الضريبي.

٥. بلغت قيمة مربع كآي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة على ما جاء بالعبارة الخامسة (١٨,١٣٣) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كآي الجدولية عند درجة حرية (٣) و قيمة Sg(مستوى الدلالة الإحصائية) تساوي (٠,٠٠) وهي أقل من(٠,٠٥) وهي قيم متفقة مع اتجاه تقديرات عينة الدراسة حسب التقدير الكلي وهذا يدل على وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين ولصالح الموافقين على أن السودان يعتمد على إيرادات ضريبة القيمة المضافة في الإيرادات.

مما تقدم يتضح للباحث صحة عبارات الفرضية الثانية لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الإجابة بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الثانية عددها (٥) عبارة وعلى كل منها هناك (٦٠) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (٣٠٠) إجابةً.

**النتائج والتوصيات :**

**أولاً: النتائج:**

من خلال إستعرض الدراسة النظرية والدراسة الميدانية توصل الباحث للنتائج التالية .

١.يتم تحصيل الضريبة على القيمة المضافة بفاعلية في ولاية جنوب كردفان.

١. الإلتزام بمسك الدفاتر والسجلات المحاسبية يساعد علي تحصيل ضريبة القيمة المضافة.

٢. نظام تحصيل ضريبة القيمة المضافة يقلل من الفاقد الضريبي .

٣. تحصيل الضريبة على القيمة المضافة لكافة السلع والخدمات الكمالية يحقق زيادة في الإيرادات العامة .

٤. تشكل حجم إيرادات الضريبة على القيمة المضافة نسبة كبيرة من الإيرادات العامة.

**ثانياً: التوصيات:**

على ضوء النتائج السابقة يوصي الباحث بالآتي:

١. الاستمرار في استخدام طريقة الخصم المبني على الفاتورة لأنها مكنت الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة من تحصيل الضريبة على القيمة المضافة بفاعلية.

٢. ضرورة مراعاة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية عند زيادة سعر الضريبة علي القيمة المضافة للسلع والخدمات الكمالية .

٣. ضرورة زيادة الوعي للممولين بأهمية الضرائب .

٤. ضرورة رقابة ومتابعة الدفاتر والسجلات المحاسبية.

**الهوامش :**

(١)إبراهيم العيسوري، الانتقال من الضريبة على المبيعات إلى الضريبة على القيمة المضافة في مصر، القاهرة: معهد التخطيط القومي، ٢٠١٤م.

(٢) إبراهيم عبدالعزيز النجار، موسوعة ضريبة المبيعات ومعوقات التطبيق وكيفية معالجتها، القاهرة: الدار الجامعية، ٢٠٠٤م.

(٣) بابكر إبراهيم الصديق، محاسبة الضرائب، الخرطوم: جامعة السودان المفتوحة برنامج العلوم الإدارية، ٢٠٠٦م.

(٤) علي أحمد سليمان، الضرائب في السودان، الخرطوم: الدار السودانية للنشر، ١٩٧٧م.

(٥) إبراهيم العيسوري، دراسات السياسات العدد الأول، الانتقال من الضريبة العامة على المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة، مصر قدمت لمعهد التخطيط القومي، القاهرة يناير ٢٠١٤م.

(٦) نقد، الضريبة على القيمة المضافة وفاعلية تحصيلها وأثرها في الإيرادات العامة، الخرطوم: مجلة العوم الإدارية، ٢٠١٦م.

(٧) زينب محمد اسحق، ضريبة لقيمة المضافة وأثرها على النشاط التجاري والصناعي في السودان، الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠٠٠م.

(٨) محمد عبدالله فضل محمد، الضريبة على القيمة المضافة وأثرها على هيكل الإيرادات العامة في السودان، الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت لجامعة النيلين، كلية الدراسات الاقتصاية والاجتماعة، ٢٠٠٨م.

(٩) إبراهيم العيسوري ، مرجع سابق .

(١٠) آدم إسماعيل محمد، الضريبة على القيمة المضافة وأثرها على القطاع الصناعي، الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة، ٢٠١١م.

(١١) بابكر إبراهيم الصديق ، مرجع سابق .

(١٢) سناء إبراهيم أحمد، لضريبة على القيمة المضافة في السودان، (آلية التطبيق والاثار الاقتصادية)، الخرطوم: رسالة ماجستير غير منشورة قدمت لجامعة الخرطوم، معهد الإدارة العامة والحكم الاتحادي، ٢٠٠٤م.

(١٣) وزارة المالية: لجنة الإصلاح الضريبية، التقدير الختامي، الخرطوم، ١٩٩٤م.

(١٤) ورشة عمل تطوير وتفعيل الضريبة على القيمة المضافة، قاعة الصداقة، الخرطوم، ٦-٧ ماو ٢٠١٣م.

(١٥) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التقرير السني، ٢٠١٣م.

(١٦) تقرير الداء للضريبة على القيمة المضفة، ٢٠١٨م.